كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

قراءة في مواقف دول الجوار والمنظمات الإقليمية



عباس محمد صالح عباس
باحث ومحلل سياسي

مقدمة:

لم يكن الصراع الذي اندلع في السودان بعد تمرد قوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023 حدثًا فريدًا في سياق النزاعات بالقارة الإفريقية، لكنه سلط الضوء على نمط متكرر من أزمات الدولة الوطنية، خاصة ما يتعلق بخطر الازدواج العسكري داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية. وقد كشف هذا الصراع عن ملامح جديدة للنزاعات المستقبلية في إفريقيا، تتسم بتورط مباشر لفاعلين إقليميين، وتصاعد دور حروب الوكالة، مما سيؤدي إلى تعقيد النزاعات وزيادة حدتها على الصعيد الإقليمي.

ورغم أن هذا الصراع اندلع قبل أكثر من عامين، إلا أنه شكّل نقطة تحول في شكل التضامن بين الدول الإفريقية، وأعاد طرح تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية الدعم المقدم من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي أو التكتلات الإقليمية مثل "إيغاد"، ومدى جاهزية المؤسسات القارية للتعامل مع تحولات جذرية بهذا الحجم في مسار الصراعات داخل القارة.

ومن الممكن القول إن تجربة السودان منذ أبريل/ نيسان 2023 قد قدمت مؤشرات خطيرة حول طبيعة النزاعات المعاصرة في إفريقيا؛ من أبرزها: انهيار الدولة، وتآكل مؤسساتها الوطنية، واختراق النخب الحاكمة والمعارضة، وتدمير الموارد الوطنية، بالإضافة إلى تعميق هشاشة الدولة أمام التدخلات الخارجية.

وعلى الرغم من خطورة هذه الملامح، فإنّ ردود الفعل الإفريقية تجاه الأزمة اتسمت بقدر كبير من اللامبالاة على مستوى الدول، وبالتقاعس أو العجز الواضح في أداء المؤسسات الإقليمية، وهو ما أسهم في تعقيد الوضع من النواحي العسكرية والإنسانية والسياسية، وأعاق الجهود المبذولة للتسوية، في ظل غياب آليات فعالة لدفع الحوار وإنهاء الصراع.

كما كشف هذا النزاع عن نمط متصاعد من "حروب الوكالة"؛ حيث باتت الأطراف المحلية مجرد أدوات تُدار ضمن أجندات خارجية، وأصبحت بعض دول الجوار جزءًا من هذه المنظومة، تتفاعل بدورها مع مصالح القوى الخارجية، مما ينذر بتقويض أسس التعاون الإقليمي ويحد من قدرة القارة على إدارة أزماتها ذاتيًا.

أولاً: طبيعة تمرد قوات الدعم السريع – أبريل/ نيسان 2023:

لم يكن تمرد قوات الدعم السريع في أبريل/ نيسان 2023 مجرد محطة عابرة في مسار التمردات المسلحة في السودان أو القارة الإفريقية عمومًا، بل شكّل تحولًا جوهريًا في بنيته وسياقه وآثاره. فقد تميز هذا التمرد بخصائص فريدة جعلته أكثر تعقيدًا وخطورة من سابقاته، سواء من حيث انطلاقه من داخل النظام نفسه أو من حيث تداعياته الأمنية والسياسية والاجتماعية على الدولة والمجتمع.

1. تمرد من قلب النظام:

قبل تمردها، كانت قوات الدعم السريع جزءًا من المؤسسة العسكرية الرسمية في السودان، بل وتعدّ القوة

الإنقلابـات الجديـدة في أفريقيا:

البرية الأكبر من حيث الانتشار والعدة. ومع تحوّلها إلى ميليشيا متمردة، أعادت البلاد إلى حالة "الميليشياوية المدمرة"، وخلقت تهديدًا وجوديًا للجيش، مهددة بتفكيك بنيته وتقويض سلطات وأجهزة الدولة من الداخل.

2. تمرد حضري غير مسبوق:

خلافًا لمعظم التمردات السودانية التي انطلقت من الهوامش الجغرافية في أطراف البلاد، اندلع هذا التمرد في العاصمة نفسها، حيث فرضت الميليشيا سيطرتها على الخرطوم. خاضت القوات المسلحة لشهور طويلة حرب شوارع غير معهودة بالنسبة لها، إذ اعتادت على القتال في الأحراش والمناطق الطرفية. هذا التحول أفرز تجربة ميدانية جديدة كشفت ثغرات أمنية وعسكرية، وفرضت ضرورة تطوير استراتيجيات مكافحة التمرد ضمن بيئات حضرية مكتظة بالسكان.

3. الإجرام كأداة للسيطرة:

مارست الميليشيا أنماطًا من الإجرام المنظم كأداة للهيمنة والسيطرة والوصول إلى السلطة في البلاد؛ شملت النهب الممنهج، من خلال ممارسات وحشية لاقتصاد سياسي قوامه ممارسات إقامة نقاط تفتيش غير قانونية، وتقنين وشرعنة النهب و"الغنائم" كحوافز للمقاتلين، وتصفيات جسدية بحق المعارضين، كما وثّق تقرير "جمهورية الكدمول" الصادر عن "مشروع مسح الأسلحة الصغيرة" (يناير/ كانون الثاني 2025). وشملت الانتهاكات أيضًا التهجير القسري، الاغتصاب، والقتل، والتدمير الواسع للبنية التحتية؛ مما أدى إلى انهيار حكم القانون وتفشي مناخ من الفوضى والرعب في جميع المناطق التي دخلتها هذه الميليشيا.

4. خطاب عنصري ومُقسِّم:

اعتمدت الميليشيا في دعايتها على خطاب عنصري وتحريضي يسعى لتفتيت المجتمع السوداني، مستخدمة شعارات مثل "محاربة دولة 56" و"إنهاء هيمنة الجلابة" لتأليب المناطق المهمشة على المركز، وإضفاء طابع سياسي زائف على التمرد. وقد غذّى هذا الخطاب الكراهية، وعمّق الانقسام المجتمعي، عبر شيطنة مكونات سياسية واجتماعية بعينها، باستخدام أوصاف مهينة مثل "الكيزان" و"الفلنقايات" تنزع آدمية الناس وكرامتهم، كما تبرر استسهال قتلهم لأتفه الأسباب. فضلًا عن التجنيد القائم على العِرق والتعبئة العرقية.

5. دعم خارجي غير مسبوق:

على عكس معظم الحركات المتمردة التي واجهت عزلة إقليمية أو دعم إقليمي محدود النطاق، تلقت قوات الدعم السريع دعمًا خارجيًا منظمًا من عدة دول مجاورة بشكل متزامن تقريبًا، مما حوّلها إلى أداة في حرب وكالة إقليمية ضد الدولة السودانية وشعبها. وقد شكّل ذلك تهديدًا للأمن الإقليمي في المدى المنظور، وزاد من خطورة توسع النزاع، وحدّة تداعياته المحتملة العابرة للحدود.

• تمرد يهدد وجود الدولة:

في ضوء ما سبق، لا يمكن اعتبار تمرد الدعم السريع حركةً احتجاجية مشروعة أو مسعى للإصلاح الديمقراطي أو مشروعا سياسيا وطنيا بديلا، بل هو تهديد وجودي لبنية الدولة السودانية؛ كان على وشك تفكيكها تمامًا (أليكس دي دوال، "فورين بوليسي" 14 ديسمبر/ كانون الأول 2023).

ومن هنا، يمثل نجاح القوات المسلحة في استعادة العاصمة وطرد الميليشيا منها في مارس/ آذار 2025 لحظة فارقة في تاريخ السودان الحديث، وحدثًا نادرًا في تاريخ التمردات الإفريقية، إذ غالبًا ما يعني سقوط العاصمة نهاية النظام القائم والدولة معًا.

•سرديات مضللة تقوّض الحل:

ورغم خطورة الوضع، سادت على المستويين الإقليمي والدولي روايات سطحية ومضللة، اختزلت الصراع في السودان على أنه "صراع بين جنرالين"، أو نزاع بين "مكوّن عسكري متسلط" و"قوى مدنية تطالب بالديمقراطية"، أو أنه "محاولة إسلاميين للعودة إلى السلطة"، أو صراع على السلطة والثروة بين "قوى الهامش" و"قوى المركز". وقد ساهمت هذه المقاربات الخاطئة في شرعنة التمرد

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

على نحو غير مباشر، مما أعاق جهود التفاوض والحل. وأدى انتصار القوات النظامية وتقدّمها في العاصمة إلى إرباك حسابات الأطراف الإقليمية، كما دفع بعض الجهات الدولية إلى إعادة تقييم موقفها من الصراع في السودان، متجاوزة السرديات والتصورات السابقة التي سادت منذ اندلاعه.

فشل المقاربات الدولية – نموذج جدة:

جسّد منبر جدة، الذي أطلقته السعودية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في مايو/أيار 2023، نموذجًا لفشل المقاربات الدولية. فرغم توقيع "إعلان جدة لحماية المدنيين" في 11 مايو/ أيار، إلا أنه افتقر إلى آليات فعالة لوقف إطلاق النار والمراقبة، وساوى بين الدولة والميليشيا بشكل مخل.

كما أن بعض الجهات الراعية لهذه المبادرة كانت منخرطة

"لقد كشف صراع السودان منذ أبريل/ نيسان 2023 عن ملامح جديدة للنزاعات المستقبلية في إفريقيا، تتسم بتورط مباشر لفاعلين إقليميين وتصاعد دور حروب الوكالة، مما يزيد من تعقيد النزاعات وحدتها على الصعيد الإقليمي."

في "الاتفاق الإطاري" (5 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، الذي ساهم الجدل حوله في اندلاع الحرب، مما أفقدها ثقة الحكومة السودانية.

تحيّز في المواقف الإفريقية:

لم يكن القصور مقتصرًا على الجهات الدولية، بل شمل أيضًا بعض الشخصيات والمؤسسات الإفريقية المؤثرة. فقد قدم ثامبو أمبيكي، مثالًا على ذلك، قراءة تبسيطية للأزمة، ربطت جذور الصراع بعدم "احترام التنوع"، متجاهلًا طبيعة التمرد الحالي وخطورته على تماسك الدولة نفسها. كما أتاحت مؤسسته (مؤسسة ثامبو أمبيكي) منصة لممثلي الدعم السريع ضمن منتدى السلام والأمن الإفريقي (جوهانسبيرغ، أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، ما منح الميليشيا منبرًا لترويج سردياتها أمام المجتمعين الإقليمي والدولي، على حساب سردية بقاء الدولة الشرعية ومؤسساتها السيادية (القوات المسلحة).

ثانيًا: مواقف دول الجوار السوداني:

منذ اندلاع الصراع في السودان، تبنت دول الجوار مواقف ظاهرها الدعوة إلى وقف الحرب والتسريع في إيجاد حل، مدفوعةً بمخاوف إنسانية نتيجة موجات نزوح كبيرة إلى داخل أراضيها. غير أنّ هذه المواقف لم تكن دومًا صادقة أو بريئة، إذ انكشفت لاحقًا أدوار خفية لبعضها، تجاوزت الحياد المعلن نحو الانخراط المباشر أو غير المباشر في الصراع، سواء من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجيستي لقوات الدعم السريع، أو عبر نسج تحالفات إقليمية تسعى لتقويض الدولة السودانية المركزية.

إنّ الادعاء بأنّ الصراع في السودان يشكّل تهديدًا مباشرًا لجيرانه يُعد سردية مضلّلة، فالمخاطر الإقليمية الناشئة- إن حدثت - لا تعود بالضرورة إلى امتداد الصراع داخل السودان نفسه، بل إلى تدخل بعض هذه الدول في دعم التمرد وإضعاف سيادة الدولة السودانية على أراضيها وحدودها.

في هذا السياق، برزت الإمارات العربية المتحدة كطرف فاعل في دعم ميليشيا الدعم السريع سياسيًا وعسكريًا،

بالتعاون مع بعض دول الجوار التي قدمت تسهيلات لوجيستية. هذا التورط لا يُضعف السودان وحده؛ بل يهدد استقرار المنطقة ككل، إذ إن استمرار تزويد التمرد بأسلحة متطورة قد يؤدي إلى تسربها إلى جماعات مسلحة أخرى داخل دول الجوار، مما يزعزع أمنها الداخلي.

وبتحليل مواقف دول الجوار، يتضح أنّ السودان تُرك وحيدًا يواجه أزمته؛ بل إنّ مواقف تلك الدول تراوحت بين الحياد المزعوم والتواطؤ المكشوف، وقد اتخذت هذه المواقف أشكالًا مختلفة بحسب طبيعة كل دولة وظروفها الداخلية.

• إفريقيا الوسطى:

رغم اندلاع التمرد في دارفور عام 2003، ورغم العنف الطائفي الذي شهدته إفريقيا الوسطى بين تحالف "سيليكا" وميليشيا "أنتي بالاكا" بعد عام 2013، فقد بقيت الحدود بين السودان وإفريقيا الوسطى مستقرة نسبيًا خلال تلك الفترة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى إنشاء "القوات الثلاثية المشتركة" بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى في عام 2012، والتي ساهمت في ضبط الحدود ومنع انتقال التوترات عبرها.

كما أنّ طبيعة التمرد في دارفور؛ رغم الدعم الخارجي، ظلت محلية في مراحلها الأولى، فيما بقي العنف الطائفي في إفريقيا الوسطى محصورًا داخل حدودها دون أن يتسرب إلى السودان، رغم التداخلات القبلية بين البلدين.

لكن مع بداية النزاع الحالي في السودان، تغيرت المعادلة. فقد أصبحت إفريقيا الوسطى، نتيجة هشاشة حدودها، إحدى نقاط العبور المهمة لقوات الدعم السريع، خاصة بعد سيطرتها المبكرة على منطقة "أم دافوق". ووفق تقارير متعددة، استخدمت هذه القوات أراضي إفريقيا الوسطى لتهريب الأسلحة ونقل المرتزقة إلى داخل السودان.

وفي ظل نشاط شركة "فاغنر" الروسية في إفريقيا الوسطى منذ عام 2017، وخشية الحكومة السودانية من دعم محتمل تقدمه الشركة للمتمردين، سعت الخرطوم إلى تحييد "بانغي"، لكن هذه المحاولات لم تمنع من تحول أراضي إفريقيا الوسطى إلى خطوط إمداد فعالة للمتمردين خلال الصراع الحالي في السودان.

سيطرت ميليشيا الدعم السريـع على حامية "أم دافوق" التابعة للقوات المسلحة السودانية في 17 مايو/أيار، وذلك بعد أربعة أيام فقط من اندلاع الحرب. ونظرًا لاعتماد بعض المناطق الحدودية على الواردات القادمة من السودان، فقد تأثرت جمهورية إفريقيا الوسطى بتطورات النزاع، حيث أدى التصعيد الميداني إلى "تدهور الأوضاع الاقتصادية في شمال شرق البلاد"، بحسب ما ورد في التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان (نسخة مترجمة إلى العربية؛ بدون تاريـخ).

ومع تزايد خسائر قوات الدعم السريـع في الداخل، وجدت الإمارات العربية المتحدة في شمال إفريقيا الوسطى - خصوصًا منطقة "فاكاغا" المتاخمة لتشاد والسودان - موقعًا استراتيجيًا لدعم عمليات الميليشيا، حيث تُجري الأخيرة عمليات متفرقة هناك منذ عامين، بحسب تقارير استخبارية ("آفريكا إنتليجنس"، 13 مارس/آذار 2025).

وفي هذا السياق، كثّفت أبوظبي جهودها لتوثيق علاقتها بالحكومة في "بانغي"، تمهيدًا لتحويل أراضي إفريقيا الوسطى إلى بديل أو مكمل لمسار "أم جرس" في تشاد، وهو ما أكدته تقارير عن بدء إنشاء مطار قرب الحدود مع السودان، إلى جانب بناء مركز صحي في "بيراو" (عاصمة مقاطعة فاكاغا)، مما يشير إلى نية للعمل من شمال شرق إفريقيا الوسطى ("آفريكا إنتليجنس"، 5 يونيو/حزيران 2025).

وتُعد منطقة "أم دافوق" خطًا استراتيجيًا للإمداد وتجنيد المرتزقة بالنسبة لقوات الدعم السريـع، بحسب تقرير لفريق خبراء الأمم المتحدة، كما رُصد تعاون بين هذه القوات وتحالف "الوطنيين من أجل التغيير"، أحد أبرز مجموعات المعارضة المسلحة في إفريقيا الوسطى (رسالة فريق الخبراء، 10 يناير/ كانون الثاني 2024).

في مارس/آذار 2025، عبّر الرئيس فوستين أركانج تواديرا عن قلقه العميق إزاء تهديد الاستقرار في بلاده، في إشارة إلى خطر تمدد الميليشيا السودانية عبر الحدود. وتزامن ذلك مع تقرير أصدره مجلس الأمن الدولي (27 يونيو/حزيران 2025)، أكد فيه أن عناصر من الدعم السريـع تقف وراء مقتل أفراد من بعثة الأمم المتحدة (مينوسكا) في 20 يونيو/حزيران، في مناطق تسيطر عليها الميليشيا منذ سقوط "أم دافوق".

إنّ هشاشة النظام الحاكم في إفريقيا الوسطى واعتماده

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

الكبير على قوات أجنبية - سواء بعثة "مينوسكا" أو الدعم العسكري الرواندي منذ ديسمبر/ كانون الأول 2020 يجعل البلاد من أكثر دول الجوار عرضة للتأثر بتداعيات الصراع في السودان.

• إريتريا:

من بين جميع دول الجوار، كان موقف إريتريا منذ بداية الصراع في السودان الأكثر وضوحًا في دعم القوات المسلحة ضد ميليشيا الدعم السريع وداعميها الإقليميين.

كان لإدراك إريتريا للأبعاد الإقليمية والتدخلات الخارجية في الصراع السوداني بأنه ينطوي على تهديد لأمنها واستقرارها في حال استمرت ميليشيا الدعم السريع في التوسع والتمدد؛ ومن ثمّ الوصول إلى مناطق شرق السودان المتاخمة لإريتريا العامل الرئيس وراء هذا الموقف.

"إريتريا دعمت الجيش السوداني ضد الدعم السريع خشية التمدد قرب حدودها. جنوب السودان دعم الدعم السريع رغم مخاطر اقتصادية. إثيوبيا ترددت بين دعم المتمردين والحياد بسبب تهديدات حدودها."

ومنذ الوهلة الأولى، تبنى النظام في إريتريا استراتيجية التحرك الاستباقي تجاه الصراع في السودان، حيث عزّز من دعم القوات المسلحة وقيادتها، كما قاد مبادرات لتوحيد مواقف القوى السياسية والوطنية الداعمة للقوات المسلحة (سبتمبر/ أيلول 2023) والتي أصدرت في ختام اجتماعاتها في العاصمة الإريترية ("إعلان أسمرا لإنهاء الحرب وإدارة الفترة الانتقالية": 12-7 سبتمبر/ أيلول 2023).

علاوة على ذلك، شرع نظام أفورقي في دعم وتدريب مجموعات عسكرية مساندة للقوات المسلحة من شرق السودان ومن دارفور. إذ إنّ الهدف من هذه الاستراتيجية كان إبقاء خطر التهديد وإبعاده عن الحدود المباشرة مع إريتريا.

ومع تزايد وتيرة التدخلات الخارجية في الصراع بين القوات المسلحة ومتمردي الدعم السريع، شكّل الصراع في السودان فرصة لإريتريا لتعزيز نفوذها وتأثيرها في المشهد السوداني؛ فبعد أن كان نفوذها وتأثيرها يقتصر تقليدياً على شرق السودان ومكوناته، أصبح تأثيرها السياسي حالياً أبعد من ذلك بكثير، سياسياً وأمنياً ويكاد يشمل جميع السودان.

لم يتوقف موقف إريتريا على دعم القوات المسلحة بل عملت على نسج خيوط التواصل مع مكونات ودوائر سياسية من جميع الأطياف والمكونات الاجتماعية.

رغم ذلك لا يمكن القول أن الدعم أو الموقف الإريتري قد كان مباشراً وكبيرًا أو مؤثرًا في تعديل موازين ترجيح كفة القوات المسلحة في مراحل العمليات ضد المتمردين؛ ولكن تدريب مجموعات مسلحة؛ وجعلها تحت قيادة وإمرة القوات المسلحة - رغم طابعها الميليشياوي- كان تأكيداً لشرعية القوات المسلحة والحكومة الحالية في البلاد في خضم مساعي تجرى لنزع الشرعية عنها وموقفاً مغايرًا جذريًا عن بقية دور جوار السودان.

كما أنّ الموقف الإريتري تجاه الصراع في السودان أيضًا يأتي في إطار الصراع مع إثيوبيا؛ وهو صراع يأخذ طابعًا إقليميًا أوسع سواءً ظلّ كامنًا أو تصاعدت وتائره بصورة

أكبر أو حتى بلغ مرحلة المواجهات المسلحة.
وفي خلاصة الأمر، أدرك النظام في إريتريا منذ الوهلة أنّ هذا الصراع ينطوي على تهديد كامن له وأنّه قد يكون الهدف التالي؛ خاصة وقد تزامن اندلاع الصراع في السودان مع ذروة توتر في العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا حول ملف الصراع في إقليم تيغراي، ومسألة الطموحات الإثيوبية بشأن الوصول إلى البحر الأحمر.

• جنوب السودان:

مثل بقية دول الجوار الأخرى، أيضًا كان موقف دولة جنوب السودان في الأيام الأولى لاندلاع الحرب أقرب لدعم موقف القوات المسلحة؛ رغم علاقات بعض دوائر الحكم بقائد التمرد، والتي توثقت خلال قيادته وفد الحكومة في مفاوضات جوبا لسلام السودان بين الحكومة الانتقالية - آنذاك - ومجموعات التمرد المنضوية تحت مظلة "الجبهة الثورية" حيث أسفرت عن توقيع اتفاقية جوبا للسلام (أكتوبر/ تشرين الأول 2020).
ونظرًا لتأثر صادرات نفط الجنوب بشكل مباشر من الصراع، أصبحت سلامة خط الأنابيب أولوية قصوى لحكومة جوبا، وهو ما انعكس على مواقفها من أطراف النزاع، ومشاركتها في جهود احتوائه ("التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان"؛ نسخة مترجمة إلى العربية؛ بدون تاريخ)، ص 7).
لكن، لم يكن حساب المصالح والآثار هو العامل في تحديد موقف دولة جنوب السودان التي تعتمد على عائدات النفط الذي يتم تصديره عبر الخط الناقل الوحيد والذي يمر عبر أراضي السودان. حيث تأثرت صناعة النفط كغيرها من القطاعات بالحرب الدائرة في السودان.
وتحت تأثير الإغراء الإماراتي، سرعان ما تغير موقف حكام جنوب السودان ليصبح ضد القوات المسلحة وأقرب إلى صف الدعم السريع رغم تهديد هذا الموقف لمصالحها الاقتصادية الملحة؛ حيث تعتمد دولة جنوب السودان على عائدات النفط بأكثر من 96% وتراجع الحماس الدولي لتقديم الدعم المالي لنظام سلفاكير العنيد والغارق في المشكلات الخطيرة.
لذا، ومن بين دول جوار السودان وطوال فترة الصراع الحالي كان جنوب السودان بمثابة خزان بشري لتجديد المرتزقة وإرسالهم للقتال في داخل السودان إلى مختلف الجبهات.
بناءً على ذلك، ظلت الميليشيا تقوم بالتجنيد في جنوب السودان وسط عناصر الدينكا والنوير (تقرير الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/ نيسان 2025؛ 27 وما بعدها) رغم الحرب العرقية بينهم داخل بلادهم منذ 2013، وهما أكبر قبيلتين في الدولة الأحدث في إفريقيا.
كما أنّ الحدود الطويلة بين ولايات جنوب وشرق وغرب دارفور ودولة جنوب السودان أيضاً ذات أهمية قصوى بالنسبة لميليشيات الدعم السريع لضمان استمرار الإمداد والدعم اللوجيستي؛ فهي ستكون بمثابة "رئة" يتنفس بها الكيان الذي تسعى لتأسيسه هذه الميليشيا وإعلان حكومة موازية تكون مناطق جنوب دارفور ومناطق الحدود مع جنوب السودان هي مناطقها الرئيسة.

• إثيوبيا:

جاء اندلاع الصراع في السودان في خضم توتر كامن كان قد طرأ على العلاقات بين السودان وإثيوبيا من قضية سد النهضة إلى منطقة "الفشقة" وحرب تيغراي.
مثّل الصراع الذي اندلع في 14 أبريل/نيسان بالنسبة لإثيوبيا فرصة وتحديا؛ كان هو فرصة للمغامرة بدعم تغيير قد يحمل مجموعات موالية لها داخل السودان. كما كان أيضًا تحديًا؛ إذ يتزامن مع تفجر تمرّد مسلح في إقليم أمهرا وسلام هش في إقليم تيغراي. ووجود هاتين المنطقتين بالقرب من الحدود مع السودان جعل الموقف الإثيوبي أشبه بالمأزق.
بالنسبة للعديد من المراقبين، وحتى قبل تكشُّف الدعم الاماراتي واحتوائها بشتى الطرق لدول الجوار لمصلحة الميليشيا المتمردة، حددت تصريحات رئيس الوزراء في قمة لرؤساء الدول والحكومات بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في (يوليو 2023) والتي دعا فيها إلى نزع الأسلحة الثقيلة وفرض حظر للطيران- حددت مواقف بلاده تجاه الصراع بين الدولة السودانية والقوات المسلحة والمتمردين من ميليشيا قوات الدعم السريع.
وبدا أنّ إثيوبيا ترغب في الانتقام من القيادة السودانية الحالية نتيجة موقف هذه القيادة من حربها على إقليم تيغراي بين 2020 و2022 وسيطرتها على منطقة "الفشقة" بينما قواتها منشغلة بتلك الحرب، أو أنها

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

تراهن على انتصار ميليشيا الدعم السريع والاستيلاء على السلطة في السودان.

في ضوء أجندة السياسة الخارجية لإثيوبيا تجاه جوارها، يمكن قراءة موقف آبي أحمد من الصراع في السودان في أبعاده الإقليمية؛ فبالنسبة لأديس أبابا فإنّ الصراع بين القوات المسلحة والدعم السريع قد يحمل تغييرات جذرية في السودان قد تصب في مصلحة إثيوبيا سياسياً وعسكرياً؛ ولا سيما في حالة حدوث تغيير جذري يكون فيه الدعم السريع هو الفاعل الأول في البلاد.

كما أنّ تفوق الدعم السريع- وفقًا للحسابات الإثيوبية - أيضاً قد يحد من النفوذ والتأثير المصري المتخيل في المشهد السوداني؛ ولا سيما التحالف أو الدعم المصري "المزعوم" للقوات المسلحة.

غير أنّ الموقف الإثيوبي سرعان ما تغير إلى "حياد تكتيكي" ويعود سبب ذلك التغيير إلى التفاعلات الداخلية في إثيوبيا والتطور في أقصى شمالها حيث الحدود الهشة والمضطربة وغير المُسيطر عليها مع السودان.

إضافة إلى ذلك، ومع استمرار تمدد ميليشيا الدعم السريع ووصولها إلى ولاية سنار وسيطرتها على سنجة عاصمة الإقليم في يونيو/حزيران 2024 حيث أصبح المتمردون قريبًا من حدود إثيوبيا التي لا تسيطر عليها على الجانب الإثيوبي الحكومة الفيدرالية بل ميليشيا محلية تُعرف باسم "فانو". وهنا أدركت إثيوبيا أنّ تمدد الدعم السريع تحول إلى خطر، وليس فرصة، كما كانت تراهن.

بالتالي - وحيال هذه التطورات - يتعين عليها الموازنة بين خيارات صعبة حيال الصراع السوداني: إمّا التحالف مع أبو ظبي والانخراط في مشروعها في السودان على غرار بقية دول الجوار. أو التظاهر بالحياد لكسب ود الحكومة السودانية/ القوات المسلحة لتحييد السودان عن معادلات الصراع الداخلي وموازين القوة في شمال إثيوبيا (إقليمي أمهرا وتيغراي).

• تشاد:

لم يكن التدخل التشادي المباشر بعيداً عن أزمات السودان وتحديدًا دارفور ولا سيما في بعض مراحل التمرد الأخير في العام 2003. كانت تشاد منذ ذلك الحين فاعلًا رئيسًا في هذا الصراع سواء في مرحلة دعم وتبني المتمردين أو مراحل المصالحة مع الحكومة السودانية. فمع بروز مهددات مشتركة ومخاطر حروب الوكالة بين البلدين، توصل البلدان في منتصف يناير/كانون الأول 2010 لتوقيع بروتوكول أمني عسكري تم بموجبه إنشاء القوات المشتركة بين تشاد والسودان لتأمين الحدود والتصدي للحركات المسلحة المعارضة لحكومتي البلدين.

حتى في أعقاب اندلاع الصراع في السودان كان الموقف التشادي ينطلق من الحياد ودعوة الأطراف للجلوس للتفاوض لإنهاء هذا الصراع. كما كانت أنجمينا أيضًا جزءًا من آلية دول جوار السودان التي طرحتها مصر.

إلا أنّ الموقف التشادي قد أخذ ينزاح تدريجيًا من "الحياد" إلى التورط المباشر بعد قيامها بتسليم قاعدة "أم جرس" الواقعة شرقي تشاد إلى أبو ظبي- بحسب تأكيدات تقارير دولية موثوقة - والتي غدت خط الإمداد الرئيسي لميليشيات الدعم السريع في حربها على الدولة السودانية.

ففي ظل قيادة كاكا في تشاد، وبروز نظام مأزوم داخلياً؛ حدث تحوّل في النظام التشادي - من داعم إلى مجموعات متمردة في السودان لها امتدادات لقبيلة "الزغاوة" الحاكمة في تشاد مثل حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان- إلى داعم للتمرد الذي تقوده ميليشيا الدعم السريع.

إنّ نظام ديبي الصغير هش إلى حد كبير على مستوى الداخل، مقارنة مع النظام الذي ورثه من والده الراحل الذي كان متمرسًا في التعامل مع التحديات الداخلية والبيئة الإقليمية المتقلبة، كما لم يدرك العواقب التي ستترتب على تورطه في حرب السودان على تماسكه مستقبلًا.

ويهدد هذا المسلك أهم الثوابت التي قام بها النظام في تشاد ألا وهي السياسة العشائرية في تمكين "الزغاوة" كفاعل في الحكم والسياسة وتشاد على حد سواء.

فارتدادات حرب السودان قطعًا ستؤثر سلبًا على هذه السياسة العشائرية في كلا البلدين.
كما أن تخلي "كاكا الابن" عن المظلة الأمنية التي كانت توفرها فرنسا لنظام الحكم في إنجمينا والتي أعلنت انسحابها من البلاد بعد عقود من الحضور الأمني الفاعل بعد إعلام تشاد إنهاء اتفاقية التعاون العسكري مع فرنسا في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
رغم أنّ تمرد ميليشيا الدعم السريع ستكون له عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار في تشاد في المدى المنظور؛ مع ذلك آثر كاكا القبول والخضوع للإغراءات الإماراتية الضخمة.
فتورط "كاكا" في دعم ميليشيات الدعم السريع وغض الطرف عن إرسال مرتزقة تشاديين بجانب الإمداد العسكري للحرب في السودان انطلاقًا من قاعدة "أم جرس" سيقود إلى إضعاف نظامه وتهديد استقراره.
وحتى مع احتمالات زعزعة استقرار البلاد، فمن الواضح كان غض الطرف تكتيكيًا عن مشاركة مرتزقة من تشاد ("النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان"؛ نسخة مترجمة إلى العربية؛ بدون تاريخ) وتحديدًا من القبائل العربية بهدف التقليل من "التعبئة المناهضة للحكومة داخل تشاد". (تقرير الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/ نيسان 2025؛ ص 24).
فانتصار الدعم السريع في حرب السودان يعني إضعاف قاعدته العشائرية وتحريضها ضده لعدم دعمه أبناء عمومتهم في مدينة الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور) الخاضعة لحصار وحشي لأكثر من عام ونصف العام.
كما ستقود خسارة الدعم السريع الحرب إلى زعزعة أمن بلاده وانتقال الصراعات إلى داخل تشاد واحتمالات نشوب توترات بين مكون الزغاوة (المهيمن على السلطة والثروة) من جهة، والمكونات العربية والقرعان المنافسة والأدعى للتمرد والعصيان ضد هيمنة الزغاوة، من جهة أخرى.
وما لم تتغير مواقف تشاد الحالية بشأن الصراع في السودان - تشير بعض التقارير إلى وجود تواصل بين السودان ونظام كاكا - فسيتعين عليها مواجهة العواقب الخطيرة مستقبلًا؛ فمع تواصل تراجع ميليشيات الدعم السريع وخسارتها العسكرية يتوقع انتقال الاقتتال إلى دارفور حيث سيتدفق الآلاف من ولايات دارفور إلى تشاد إما تحت تأثير دعاية الاستهداف لحواضن الميليشيا ومؤيديها أو نتيجة الاقتتال القبلي حيث تتوزع بعض المكونات والقبائل المشتركة على جانبي الحدود، أو انتقال مجموعة قبلية تشادية لمناصرة ميليشيا الدعم السريع و"حواضنها" إذا ما اتخذ الصراع هناك طابعًا قبليا وعشائريا عابرًا للحدود.
يرصد فريق الخبراء المعني بالسودان، مشاركة عناصر تشادية في الصراع الحالي في السودان؛ حيث نسج الدعم السريع علاقات مع عناصر من القرعان و"جبهة التناوب والوفاق" بقيادة عبد الله جوميني والتي أصبحت تقاتل في صفوفه اعتبارًا من فبراير/ شباط 2024 (رسالة فريق الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/نيسان 2025؛ ص 24)

• مصر:

سيطرت سرديّة تكاد تكون محل إجماع عن دعم مصر للقوات المسلحة السودانية وحلفائها من القوى الوطنية والسياسية ضد الدعم السريع وحلفائه في الصراع الحالي في السودان.
غير أنّ الدعم المصري المزعوم لم يكن مؤثراً لا على الصعيد العسكري ولا السياسي والدبلوماسي بالقدر الذي يرقى إلى وصف علاقات البلدين بالتحالف أو الشراكة أو وصفها بكونها داعما رئيسا للقوات السودانية المسلحة أثناء هذا الصراع.
لكن نجحت مصر التي كانت تتولى الرئاسة الدورية لمجلس السلم والأمن الأفريقي لشهر أكتوبر 2024 في تنظيم زيارة ميدانية إلى بورتسودان بين 1- 4 أكتوبر/ تشرين الأول. شكّلت هذه الزيارة خطوة مهمة في تغيير إدراك الإتحاد الإفريقي للصراع والانفتاح على الحوار مع حكومة الأمر الواقع القائمة؛ ممثلةً في مجلس السيادة الانتقالي.
كانت مصر من أكثر الدول التي تأثرت بتطورات الأوضاع حيث استقبلت آلاف اللاجئين الفارين من الصراع سواءً عبر الطرق المشروعة أو عبر التهريب، بينما كانت تواجه مخاطر ومهددات في حدودها الغربية مع ليبيا ومؤخرًا على حدودها الشرقية مع تصاعد العدوان الصهيوني على قطاع غزة منذ أحداث السابع من أكتوبر.

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

وعلى الصعيد السياسي، من خلال مبادرة دول جوار السودان؛ التي عقدت قمة لها على مستوى رؤساء الدول والحكومات (يوليو/تموز 2023) سعت مصر للعب دور فاعل في الجهود المتعددة الأطراف لحل الصراع السياسي، كما عملت على إخفاء الطابع الرسمي على جهودها تلك لدى المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بالصراع في السودان، فضلًا عن السعي لقبول جميع الأطراف داخل السودان وخارجه. حيث عملت على عقد اجتماعات بين مختلف القوى السياسية المدنية (6-7 يوليو/تموز 2024) بهدف تسهيل الوصول إلى تسوية سياسية مستدامة بعد إنهاء الصراع الحالي منذ أبريل/ نيسان 2023.

بالرغم من أن مواقف مصر كانت تنطلق من أهمية السودان لأمنها القومي وأمن حدودها الجنوبية على وجه التحديد، وتأكيد مسؤوليها أكثر من مناسبة على أن مصر تدعم المحافظة على مؤسسات الدولة (يُترجم هنا مؤسسة القوات المسلحة) بيد أنّ موقف مصر تجاه الصراع في السودان ظل محكوماً "بحساسيات" حالت دون انخراطها بقوة في هذا الصراع ومنها:

1. صعوبة التنبؤ بمآلات موازين القوى:

في الأيام الأولى للحرب كان من الصعب توقعات موازين القوى لمصلحة أحد الأطراف؛ خاصة في ضوء نجاح ميليشيا الدعم السريع في السيطرة على العاصمة وأهم المؤسسات السيادية للدولة والمواقع الحيوية؛ مما جعل مصر حائرة بين خيارين: إمّا أن تقبل بسيطرة الدعم السريع واستيلائه على السلطة وتتعايش مع ذلك. أو تدعم القوات المسلحة في هذا الصراع؛ والتي بدت وكأنها قد خسرت الحرب بعد وقوع قيادتها العليا ومقارها تحت الحصار ووابل نيران هجمات الأطواف البشرية للميليشيا وتتابع سقوط المدن والمناطق.

2. الضغوط والإغراءات الإماراتية:

كانت الضغوط والإغراءات التي مارستها الإمارات على مصر؛ إذ تتمتع أبو ظبي بنفوذ قوي جدًا على النظام الحالي في مصر بعد 2013 وبالتالي لن يكون في مقدور هذا النظام معارضة بعض مشاريع أبو ظبي الإقليمية - بصفتها الراعي والداعم الأساسي الذي يقف وراء تمرد الدعم السريع- حتى ولو تعارضت مع مصالحها أو ثوابت أمنها القومي، وتحديدًا في السودان.

3. الحفاظ على الحياد السياسي:

وجدت مصر نفسها في مأزق الموازنة والتزام الحياد تجاه الانقسام والاستقطاب الحاد بين القوى والفاعلين في المشهد السياسي السوداني شديد التشظي والانقسام، ولا سيما وأنّ المواقف بين القوى السياسية تجاه الصراع قد قسمت البلاد لفسطاطين لا ثالث لهما: إما مع فسطاط القوات المسلحة أو مع فسطاط ميليشيا الدعم السريع المتمردة.

4. مزاعم نفوذ الإسلاميين داخل القوات ا لمسلحة :

ظلت التحركات والإدراك المصري تجاه الصراع أيضًا ينطلق من هواجس عودة الإسلاميين أو نفوذهم المفترض داخل المؤسسة العسكرية ولا سيما باعتبارهم أكبر الكتل الوطنية الداعمة للقوات المسلحة في حرب الكرامة. لذا كانت مصر مترددة في تقديم دعم قوي ومؤثر على صعيد تحقيق الحسم العسكري أو تغيير موازين القوة على الأرض، حيث تخشى من دعم القوات المسلحة مما يؤدي لعودة الإسلاميين مجددًا.

بل إنّ مصر، في مرحلة ما، ربما كانت ترضخ أو تساير الضغوط الإقليمية والدولية التي مورست على قيادة القوات النظامية، بهدف دفعها إلى تليين مواقفها، والانخراط في مفاوضات، أو تقديم تنازلات داخلية لإرضاء تلك الأطراف.

وعلى الرغم مما رافق الأزمة من تحديات واجهت السودانيين الفارين من الحرب إلى دول الجوار؛ فقد برزت صورة إيجابية لمصر سواء كدولة أو شعب - من بين جميع دول الجوار- في نظر قطاعات واسعة من المجتمع السوداني، وذلك على الرغم من بعض الإجراءات الصارمة للحد من سلبيات تدفق موجات اللاجئين إلى مصر. فقد ترسخت لدى هذه الفئات قناعة بأنّ مصر قد تمثل



شريكًا مستقبليًا واعدًا للسودان، يمكن أن يوفر لها بدائل وفرصًا في ظل أزمات البلاد المتجددة.

• ليبيا:

منذ اندلاع ثورة 17 فبراير/ شباط والتي أطاحت بنظام العقيد معمر القذافي في العام 2011، أصبحت مناطق جنوب ليبيا بشكل عام ومثلت الحدود مع تشاد والسودان على وجه الخصوص أكثر المناطق رخاوةً؛ حيث تعيث فيها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وحركات التمرد من تشاد والسودان (دارفور) فساداً وفوضى ضاربة الأطناب، فضلًا عن تدفق الأسلحة غير المشروعة منها إلى منطقة الساحل الكبير وزعزعة استقرار وأمن بعض دوله؛ مثل مالي، عقب عودة الطوارق إلى شمالها كمثال بارز هنا.

فقبل اندلاع التمرد الحالي الذي قادته ميليشيا الدعم السريع كانت ولايات دارفور تعيش في حالة ما بعد الحرب، حيث كانت المنطقة تتجه رويدًا رويدًا نحو سلام بطيئ تم فرضه بالقوة بعد اندحار حركات التمرد الرئيسة وفرارها إلى ليبيا وجنوب السودان.

وبعد اندلاع الصراع في أبريل/نيسان 2023، عادت جنوب وشرق ليبيا الخاضعة لسيطرة الحكومة التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر وقواته وميليشياته لتصبح إحدى الطرق الرئيسة لتوصيل الإمداد والدعم العسكري لميليشيا الدعم السريع بشكل مباشر اعتبارًا من يونيو/ حزيران 2025، ولا سيما بعد تعثر رهان أبوظبي على مشروع السيطرة على الحكم والسلطة في السودان بالقوة، وخسارتها عدة جبهات، وتراجعها إلى دارفور كآخر معاقلها.

وكغيرها من دول جوار السودان تأثرت مناطق الحدود بتداعيات الصراع في السودان؛ جراء فرار مئات الآلاف من اللاجئين إلى الأراضي الليبية، وكذلك تحول مناطق الحدود الهشة والمسيطر عليها من حكومة الوفاق الوطني (حكومة حفتر التي تسيطر على سائر شرق ليبيا) إلى إمداد جديد وبؤرة محتملة لتأجيج الصراع في السودان وربما تشاد في ظل التواجد المكثف لحركات المرتزقة والتمرد من عموم دول المنطقة.

على صعيد التحركات الدبلوماسية سعت حكومة الدبيبة



للقيام بوساطة (كانت غير مفهومة في سياق الأزمة السودانية ولم تتوفر على عناصر لإنجاحها حتى) تجاه الصراع في السودان كُشف عنها في مارس/آذار 2024 لكنها ماتت في مهدها.

أصبحت سلطات الأمر الواقع الخاضعة لنفوذ وهيمنة فريق حفتر؛ وتحديدًا في جنوب ليبيا متورطة في الأزمة السودانية كنتيجة حتمية للانقسام الحاصل في البلاد بين حكومتي الشرق والغرب، والتحالف القوي بين حفتر وأبو ظبي في ليبيا ما بعد الثورة.

ويتعمق هذا التورط الليبي في ظل غياب السلطات المركزية وأجهزة الحكومة المعترف بها دوليًا في طرابلس وعدم سيطرتها على الحدود مع السودان ومع ازدياد الأنشطة الإجرامية ومؤخرًا تحول بعض القواعد العسكرية الخاصة لما يسمى بالجيش الوطني الليبي (قوات حفتر) والتحركات الاستطلاعية مؤخرًا لميليشيا "كتائب سبل السلام" السلفية التوجه المتحالفة والتابعة لقوات حفتر - وذات الصلة بعمليات التهريب والمتمركزة في مدينة الكفرة - في مناطق الحدود مع السودان إلى خطوط إمداد لتمرير الدعم اللوجيستي عبر الحدود تحت غطاء محاربة شبكات تهريب البشر والجريمة المنظمة.

وبالرغم من أنّ التورط في مستنقع الصراع السوداني خاصة بعد أحداث المثلث بين السودان وليبيا ومصر الأخيرة سيكون على حساب طموحاته في السيطرة على طرابلس وتأكيد شرعيته على الصعيد الدولي، ولا سيّما أن قوات حفتر تعتمد على المرتزقة الأجانب والميليشيات في عملياتها، وتعمل على السيطرة على العاصمة طرابلس وهزيمة حكومة عبد الحميد الدبيبة وقواتها وميليشياتها.

فمن غير المتوقع تورط حفتر بصورة أعمق في الصراع السوداني بعيدًا عمّا جرى في منطقة المثلث الحدودي المترامية الأطراف والمكشوفة، والتي سيكون البقاء فيها مكلفًا لكل هذه الأطراف؛ ميليشيات الدعم السريع وقوات حفتر ومن ورائهما دولة الإمارات.

تأكيداً لما سبق، ووفقاً لفريق خبراء الأمم المتحدة لا تزال حركات دارفورية متمردة تتمركز في جنوب ليبيا وتتحرك عبر الحدود الهشة مع السودان وتشاد وحتى مصر بعد سيطرة ميليشيا الدعم السريع على منطقة "المثلث" شمال غربي السودان. (رسالة الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/ نيسان 2025؛ ص 25)

وفي ضوء التورط الأخير لقوات حفتر في دعم الدعم السريع، وتحويل القواعد والمطارات في جنوب ليبيا إلى دعم التمرد في السودان، ومحاولة إنقاذه من الهزائم المتلاحقة؛ فإنّ جنوب ليبيا ستتحول إلى ساحة تتجمع فيها حركات متمردة وشبكات إجرامية عابرة للحدود، خاصة في حال تمكنت القوات المسلحة السودانية من سحق ميليشيا الدعم السريع في تقدمها لتحرير كامل ولايات دارفور، مما يجعل هروب فلول الميليشيا وعناصرها إلى ليبيا سيناريو أرجح.

ثالثًا: تحليل مواقف المنظمات القارية

أ. الاتحاد الإفريقي:

رغم أن الاتحاد الإفريقي سارع إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس السلم والأمن في أبريل/ نيسان 2023، وأعلن عن خارطة طريق تتضمن ست نقاط، إلا أن استجابته لم تلبِّ حجم الأزمة. سرعان ما بدا واضحًا عجز المنظمة عن التعامل مع طبيعة الصراع المتغيرة في الدول الأعضاء، وافتقارها للقدرة على اتخاذ إجراءات فعالة للوقاية أو الحل.

فمنذ انقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 وحتى اندلاع الحرب في أبريل/ نيسان 2023، لم تظهر أجهزة الاتحاد المعنية بالدبلوماسية الوقائية وفهم النزاعات أي تحليل واقعي للديناميات السياسية في السودان؛ بل ظلت مواقف الاتحاد رهينة قراره السابق بتجميد عضوية السودان بسبب الانقلاب العسكري الذي أنهى الترتيبات المدنية التي انطلقت بموجب الوثيقة الدستورية في أغسطس/ آب 2019.

ورغم كون الاتحاد الإفريقي أحد أطراف "الآلية الثلاثية" (إلى جانب الأمم المتحدة و"إيغاد")، إلا أن مبعوثه الخاص للسودان، السفير محمد بلعيش، لم يتحرك لمنع تدهور الأوضاع، وتجنّبت المنظمة اتخاذ خطوات وقائية في وقت كانت البلاد فيه على شفا الانهيار.

أظهرت أزمة السودان بجلاء فشل آليات الإنذار المبكر لدى الاتحاد الإفريقي؛ إذ حذّر مبعوثه من "تدخلات خارجية في الحوار السوداني" في وقت مبكر ("آفريكا إنتليجنس"؛ 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022)، دون أن يتبع ذلك أي تحرك حقيقي. بل بدا أن الاتحاد ليس عاجزًا

فقط، بل وربما متواطئًا ضمنًا في ما حدث.
وقد انحصرت تحركات الاتحاد في اجتماعات مكرورة وآليات شكلية وبيانات بلا مضمون عملي. حتى خارطة الطريق التي تمّ تبنيها في 27 مايو/ أيار 2023 خلال اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات، بقيت دون تنفيذ فعلي. تضمنت الخارطة ("بيان الاجتماع الثالث للآلية الموسعة حول أزمة السودان" 31 مايو/ أيار 2023، ص5) أهدافًا طموحة مثل:

1. تنسيق الجهود الدولية والإقليمية في مسار موحّد.
2. وقف شامل وفوري للعنف.
3. تسهيل الاستجابة الإنسانية.
4. حماية المدنيين والبنية التحتية.
5. تعزيز دور دول الجوار في الضغط على الأطراف.
6. استئناف المسار السياسي المدني بمشاركة الجميع.

ورغم هذه البنود، ظلت حالة الجمود مستمرة؛ إلى أن تعزز التوجه الدولي نحو إشراك القوى المدنية.
وفي يناير/ كانون الثاني 2024، تمّ تعيين الدبلوماسي الغاني محمد بن شمباس رئيسًا لفريق رفيع المستوى بشأن السودان، بتفويض للتعامل مع جميع الأطراف المحلية والدولية لدفع العملية السياسية.
لكن مجددًا، اصطدمت جهود الفريق بالانقسامات السياسية الداخلية، حيث توزعت الولاءات بين الجيش والدعم السريع. وبعد جولتي حوار في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2024، وصلت المهمة إلى طريق مسدود، كما أظهرت وثيقة "مصفوفة المجالات المواضيعية: نقاط التقارب والاختلاف بين مجموعتي يوليو وأغسطس السودانيتين [بدون تاريخ]" والتي عكست حجم التباعد بين المجموعات السياسية.
وعلى الرغم من تكرار رفض الاتحاد الإفريقي للتدخلات الخارجية، فإنه امتنع عن تسمية الأطراف الضالعة، خصوصًا الإمارات، أو تحميل المسؤولية بشكل عادل. بل حتى لجنة التحقيق في الانتهاكات في السودان التي أُعلنت عنها "اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" (ACHPR) في أغسطس/آب 2024، بتوجيه من مجلس السلم والأمن الإفريقي، لم يتم تفعيلها فعليًا.
أمّا أبرز مؤشرات الغياب الفعلي للإرادة السياسية، فتمثلت في بيان مجلس السلم والأمن في يونيو/حزيران 2024، حيث تم تكليف اللجنة الفرعية المعنية بالعقوبات بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ولجنة أجهزة الأمن والمخابرات الإفريقية (CISSA) بهدف تحديد جميع الجهات الخارجية التي تقدم دعماً عسكريًا أو سياسيًا أو ماليًا للأطراف المتحاربة. رغم مرور الوقت، لم يصدر أي تقرير بهذا الخصوص.
رغم تكرار شكاوى الاتحاد الإفريقي من التهميش والتجاهل، إلا أنه في الواقع كان طرفًا في تعقيد مشهد الوساطات وتداخلاتها؛ إذ أنشأ خلال عام واحد ثلاث آليات مختلفة، في الوقت الذي كان يشارك فيه بصفة مراقب في المحادثات التي جرت في جدة وجنيف (مرام مهدي، 2024).
هكذا، تحوّل شعار "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" إلى عبارة بلا مضمون، وفقد الاتحاد مكانته كفاعل قيادي، ليتحول إلى تابع يتنقل بين مسارات متباينة كمنبر جدة، و"مبادرة دول الجوار"، وآلية "التحالف من أجل إنقاذ الأرواح والسلام في السودان".
علاوة على ذلك، ومن أبرز تجليات فشله أيضًا إخفاق اللجنة الرئاسية المخصصة التي أعلن عنها في يونيو/ حزيران 2024، برئاسة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، والتي كان يُفترض أن تسعى لعقد لقاء بين الجنرالين البرهان وحميدتي، دون إحراز أي تقدم.

ب. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)

وجدت منظمة "إيغاد" نفسها في قلب صراعات حادة بين بعض دولها الأعضاء بشأن كيفية التعامل مع الأزمة السودانية، ما انعكس سلبًا على قدرتها في التأثير الفعّال ضمن الجهود الإقليمية والدولية في هذا الملف. وقد أدى التنافس داخل اللجنة الرباعية لإيغاد، خاصة بين جيبوتي – التي تتولى الرئاسة الدورية – وكل من إثيوبيا، كينيا، وجنوب السودان، إلى تقويض جهود المنظمة، ليس فقط في لعب دور مؤثر في حل الأزمة السودانية، بل وأيضًا في علاقتها مع الاتحاد الإفريقي، حيث نشأ خلاف وتنافس حول من يقود المبادرات الدبلوماسية المتعلقة بالسودان.
وعلى الرغم من محاولات التنسيق وتوحيد المبادرات، وقعت "إيغاد" في نفس أخطاء الاتحاد الإفريقي، نتيجة

انطلاقها من فرضيات خاطئة، أهمها مساواتها بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريـع، باعتبارهما طرفين متساويين من حيث الشرعية. هذا النهج أفقد المنظمة ثقة الحكومة السودانية، التي رأت فيه انحيازًا وتواطؤًا غير مقبول.

وفي 10 يوليو/تموز 2023، اعتمدت رباعية الإيغاد خارطة طريق لحل الأزمة في السودان، كما ناقشت احتمال نشر القوة الاحتياطية لشرق إفريقيا والذي قوبل برفض صارم من السودان. وقد رأى بعض المراقبين في هذه الخطوة محاولة جديدة لمنح التمرد مكاسب سياسية عجز عن تحقيقها ميدانيًا، فضلاً عن خدمتها لأجندات أطراف خارجية على حساب مبادئ وقيم المجموعة الإقليمية.

وبسبب هذا الموقف، قررت الحكومة السودانية في يناير/كانون الثاني 2024 تعليق عضويتها في المنظمة، ما شكّل ضربة قاضية لمبادرات إيغاد، وأفقدها القدرة على الاستمرار أو دعم مبادرات أخرى فاعلة على الساحة. وكما هو الحال مع الاتحاد الإفريقي، بقيت خارطة الطريق التي أعلنتها "إيغاد" دون نتائج ملموسة.

ورغم تعيين مبعوث خاص (الجنوب سوداني لورانس كوبراندي) في مارس/آذار 2024، لم تتقدم العلاقات بين المنظمة والحكومة السودانية، حيث فشلت الرئاسة الجيبوتية للمنظمة في إثناء الخرطوم عن قرارها بتجميد العضوية. وزاد الطين بلة اقتراح مبعوث المنظمة – للمرة الثانية – بنشر قوات أجنبية داخل السودان في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، ما اعتُبر مساسًا بالسيادة السودانية، وساهم في تعميق الهوة بين الجانبين.

ورغم الدعوات المتكررة من إيغاد لوقف إطلاق النار والتحذير من الكارثة الإنسانية، فقد استغرقت وقتًا طويلًا في محاولة عقد لقاء مباشر بين قائد الجيش وقائد قوات الدعم السريـع، وكأن هذا اللقاء هو الحل الوحيد، متجاهلة خيارات بديلة ربما كانت أكثر واقعية وفعالية.

تقييم عام:

أظهرت أزمة السودان مدى تأثر المنظمتين الإقليميتين – إيغاد والاتحاد الإفريقي – بالتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، وارتباط مواقفهما بمصالح أطراف بعينها، على حساب الدعم الحقيقي لدولة عضو تمر بأزمة عميقة. كما كشفت هذه الأزمة ابتعاد المنظمتين عن مبادئ الوحدة الإفريقية والتزامهما المُفترض بسيادة الدول الأعضاء.

خاتمة:

في ظل التعقيدات التي أحاطت باندلاع الصراع في السودان، يمكن اعتبار تمرد قوات الدعم السريـع في أبريل/نيسان 2023 تجسيدًا واضحًا لفشل مشروع بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال. فقد أدى غياب مشروع وطني جامع، وتفكك مؤسسات الدولة، إلى خلق ازدواجية في البنية العسكرية، خصوصًا بعد صعود قوات الدعم السريـع أعقاب التغيير السياسي الذي حدث في عام 2019، وتحولها إلى قوة موازية للدولة، لها سلطات واسعة ونفوذ في مجالات متعددة. هذا الواقع أنتج ما يمكن وصفه بـ"دولة داخل الدولة"، ما أدى إلى كارثة وطنية بكل المقاييس.

وقد تسبب التمرد في تدمير ممنهج لبُنى الدولة، رغم هشاشتها، وتسبب في معاناة إنسانية هائلة، ونهب واسع طال الممتلكات العامة والخاصة، وأثر بشكل مباشر على معيشة ملايين السودانيين في مختلف الولايات.

إقليميًا، يُثير نجاح أبو ظبي في التأثير على مواقف بعض دول الجوار، ودعمها الفعلي للتمرد، مخاوف حقيقية من احتمال تكرار السيناريو السوداني في دول أخرى تعاني من ضعف مؤسساتي، واحتكار للسلطة، وتفشي الفساد، وغياب القيادة الوطنية الفاعلة.

خلاصة القول: إن الصراع الحالي في السودان، بعد تمرد قوات الدعم السريـع لا يهدد فقط بفشل الدولة، بل يُنذر بانهيار الدولة الوطنية نفسها؛ من خلال تفكيك أركان السيادة، وتعطيل القانون، وتفشي الفوضى والجريمة، وليس مجرد تمرد عادي يمكن التسامح تجاهه أو الحوار معه كالمعتاد.

وهذا البُعد الخطير للصراع، هو ما فشلت غالبية الأطراف الإقليمية والدولية في إدراكه، باستثناء قلة من الخبراء والمحللين الذين نبّهوا إلى عمق الأزمة وحِدَّتها.